ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر
Views on News

بتاريخ: ١٧ يوليو ٢٠٢٤ العدد: ٧٠٣ المصدر: عربية sky news

عن برنامج عمل الحكومة المصرية عن الفتره ٢٠٢٤

تم الإعلان عن برنامج عمل الحكومة المصرية عن الفترة ٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧ بعد أيام من تشكيل الحكومة الجديدة مما يشير إلى أن توجهاتها محددة إلى حد كبير مسبقا، خصوصا في ظل وجود الدكتور مصطفي مدبولي رئيس الوزراء السابق كرئيس وزراء للمرحلة المقبلة أيضا. وكذلك في ظل الإعلان منذ شهور قليلة عن الخطوط الرئيسية للمرحلة الرئاسية الجديدة والذي صدر عن مركز معلومات مجلس الوزراء وقد أصدر المركز المصري للدراسات الاقتصاديه في حينها "رأي في خبر"[1] عنه، وبالفعل يُلاحظ وجود تشابهات ليست بالقليلة بين هذه الخطوط العريضة و بين البرنامج الجديد.

رابط الخبر

[1] https://eces.org.eg/%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b9%d8%af-%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d9%8a%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b5%d9%8a%d9%84-%d9%88%d8%ab%d9%8a%d9%82%d8%a9-%d8%aa/

الرأي

بعيدا عن هذه الملاحظة المبدئية، يتناول هذا العدد من رأي في خبر مجموعة من الملاحظات العامة على برنامج عمل الحكومة الجديد، وسيلحق به أعداد أخرى تتناول تفصيلا كل هدف من الأهداف الاستراتيجية للبرنامج بشكل مفصل.

1. بداية، ما تم نشره هو أهداف الحكومة الاستراتيجية في السنوات الثلاثة القادمة، مقسمة إلى مجموعة من البرامج الرئيسية والفرعية تنتهي ببعض مؤشرات الأداء، ومنها عناصر تكلفة بعض البرامج وإن كان غير محدد كيف تم احتسابها. وبالرغم من أن هذه بالفعل بعض العناصر المتعارف عليها في البرامج الحكومية الناجحة، إلا أن العناصر الأكثر أهمية غائبة، ألا وهي آليات التنفيذ المحددة، وتأتي أهمية تحديد الآليات من أن الأهداف الاستراتيجية المذكورة وإن كانت سليمة وهامة، قد تكرر ذكرها كثيرا ولم يتحقق منها إلا القليل مما يجعل آليات التنفيذ هي مربط الفرس في تحقيقها.

2. وآليات التنفيذ لا تعني مجموعة مصغرة من الأهداف ولكن تعني مبررات ترتيب الخطوات وتحديد المسئول عن تنفيذ كل منها بالإضافة لتكلفتها وإطارها الزمني ومؤشرات قياس تقدم كل منها، فضلا عن صعوبات التنفيذ التي واجهناها مسبقا وتداخل التخصصات وغيرها. وهذا غائب تماما عن البرنامج وبالتالي فإن الأفضل تسمية ما تم نشره بـ "الخطوط العريضة لتوجهات أو أهداف الحكومة" وليس برنامج عمل الحكومة.

3. بما أن مصر لم تخرج بعد بشكل مطمئن ومستدام من مشاكلها الاقتصادية الحرجة ولا تزال في بداية تنفيذ البرنامج الجديد لصندوق النقد الدولي، كان الأولى أن يكون هناك برنامج مكثف عاجل للستة أشهر القادمة، على سبيل المثال، للتعامل مع هذه المرحلة بما فيها من تحديات يكون أساسها إصلاح مؤسسي شامل، يتبعه بعد ذلك برنامج آخر للتنمية بقية الثلاث سنوات. ولكن استهداف نفس الأهداف العامة للفترة كاملة يعني عدم وجود فرق بين الوقت الحرج الذي ما زلنا نمر به الآن ومستهدفات التنمية بشكل عام.

4. ذُكرت مصادر التمويل في البرنامج بدون ذكر قيم بعينها ولكن بتحديد واضح لترتيب أهميتها. ويأتي في الصدارة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وبالرغم

من أن ذكر القطاع الخاص يشير إلى اهتمام الدولة بدوره إلا أن الشراكة تشير إلى استمرار دور الدولة في الاستثمار بشكل صريح وكبير في المرحلة القادمة، و أن دور القطاع الخاص كقاطرة للتنمية ليس أساس التوجه الجديد الذي كنا نتمني تحقيقه. وهذا التوجه الواضح في البرنامج يشير أيضا إلى أن من يختار مشروعات التنفيذ هو الدولة، ويعني كذلك أن المشاريع العملاقة مازالت مستمرة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى المشاريع ذات القيمة المضافة العالية أكثر من مشاريع البنية التحتية والمدن الجديدة والتي قطعت فيها الدولة بالفعل شوطا كبيرا، وآن الأوان لتركيز أكبر على القطاعات الإنتاجية بأنواعها.

5. غير واضح في البرنامج كيفية التقييم الاقتصادي للمشاريع التي نفذتها الدولة في العشر سنوات الأخيرة كشرط مسبق للاستمرار في نفس السياسة بالرغم من أنها خطوة ضرورية لا غنى عنها توفر شروط التنافس الحيادي في فرص الاستثمار بين الدولة والقطاع الخاص، لأن الأصل في الأمور تعظيم الاستفادة من الموارد لأقصى درجة ممكنة.

6. يأتي تناول الأهداف الاستراتيجية التي ينبثق منها البرنامج كل على حده بشكل منفصل عن الأهداف الأخرى، مع أنه بالنظر إلى البرامج الرئيسية والفرعية، نجد ارتباط كبير بالأهداف الأخرى وبرامجها، وبالتالي تناولها المنفرد في البرنامج دون توضيح نوع التنسيق الضروري يؤدي إلى نتائج سلبية مؤكدة. وينطبق هذا على كل المحاور ولكن ينطبق بشكل خاص على محور الأمن القومي؛ فكل برامجه تقع في صلب المحاور الأخرى. وبالرغم من الأهمية الكبيرة وغير القابلة للنقاش للأمن القومي إلا أنه من المهم تعريف حدوده حتى لا يكون محور الاهتمام بالأمن القومي معيق لنمو الإنتاج والصادرات، وبالفعل كثير مما تعانيه الصناعة والتصدير حاليا يرتبط بضوابط أمنية مبالغ فيها تقع جميعا تحت بند الأمن القومي بمفهومه الواسع.

7. فيما يخص الاستمرار في مسيرة الإصلاح الإقتصادي، يُلاحظ أيضا اختصار الإصلاح المؤسسي في الإصلاح الإداري والتحول الرقمي، رغم أن الإصلاح المؤسسي مفهومه أشمل وأوسع ومرتبط بكل مراحل صناعة القرار الاقتصادي، وكذلك مدى التنسيق بين الجهات المختلفة في تنفيذ القرارات، وقد

تناول المركز موضوع الإصلاح المؤسسي تفصيلا في دراسة كاملة عُرضت في إحدى ندواته فور اتفاق مصر مع الصندوق[2].

8. كذلك الإصلاح الهيكلي لا يزال مقتصرا على التركيز على الزراعة والصناعة والاتصالات، وهو ما لا يحقق تحولا هيكليا حقيقيا؛ فكل من هذه المجالات متعدد الأبعاد ومن المهم تحديد سياسة صناعية واضحة المعالم يُبنى على أساسها برامج إصلاحية تفصيلية تؤدي للوصول إلى الأهداف.

9. أخيرا، يأتي التنسيق بين الوزارات الذي من غير الواضح كيف سيتحقق على أرض الواقع لزيادة الصادرات والتي تتطلب زيادة في الاستثمارات والإنتاج، والتساؤل المهم كيف سيتحقق ذلك مع تفتت المسؤولية بين الوزارات.

وهناك الكثير من الملاحظات الأخرى التي سيتم تناولها في أعداد أخرى، ولكن يأتي تعليق عام أخير لا يرتبط بشكل مباشر بالبرنامج وإنما بمؤشرات أسلوب التنفيذ على أرض الواقع، ألا و هو الإعلان عن المجموعة الاقتصادية التي يغيب عنها وزارات الصناعة والزراعة مما يشير إلى بُعد منظومات الإنتاج عن الاستثمار وعن الأداء المالي للدولة وهو أمر مقلق.

[2] https://eces.org.eg/eces_event/%d9%87%d9%84-%d8%ae%d8%b1%d8%ac%d8%aa-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b9%d9%84-%d9%85%d9%86-%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%aa%d9%87%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a/

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.

© ٢٠٢٤ المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)
جميع الحقوق محفوظة.